وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الإثنين، 18 سبتمبر 2023

أخبار الطاقة

مستثمرو النفط يأملون مواصلة المكاسب للأسبوع الرابع

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يتطلع مستثمرو النفط في افتتاح تداولات اليوم الاثنين لمواصلة مكاسب أسبوعية رابعة بعد تسجيل أعلى مستوى في عشرة أشهر في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، مع تجاوز خام برنت سقف 93 دولارا للبرميل، وكسر خام غرب تكساس الوسيط حاجز 90 دولارا للبرميل مع شح الإمدادات بقيادة تخفيضات الإنتاج السعودية إلى جانب التفاؤل بشأن الطلب الصيني.

وتتجه أسعار النفط نحو تحقيق أكبر زيادة فصلية لها منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في الربع الرابع من عام 2023، وسط المخاوف بشأن الإمدادات والتي لا تزال تشكل قوة دافعة للأسعار منذ أن أعلنت السعودية وروسيا هذا الشهر تمديد تخفيضات الإمدادات مجتمعة بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية هذا العام.

ومن المتوقع أن تعزز الصين أسعار النفط هذا الأسبوع، حيث تعتبر الظروف الاقتصادية في البلاد حاسمة للطلب على النفط لبقية العام. وأظهرت بيانات يوم الجمعة أن معالجة مصافي النفط الصينية ارتفعت بنحو 20 % عن العام السابق، حيث أبقت المعالجات على معدلات التشغيل مرتفعة للاستفادة من الطلب العالي المرتفع على المنتجات النفطية.

وقال محللو أبحاث بنك ايه ان زد، إن التوقعات بتراجع إنتاج النفط الأميركي عززت الأسعار أيضًا في الأسابيع الأخيرة، مشيرين لنمو العرض من الولايات المتحدة والذي يبدو محدودًا حيث خفض المنتجون هناك نشاط الحفر بنسبة 20 % تقريبًا عن ذروة العام الماضي.

ولا يبدو أن هناك نهاية في الأفق لارتفاع أسعار النفط الحالي أو للمحفزات الصعودية التي تحركه، حيث يجتمع تناقص العرض مع العودة الواضحة لنمو الطلب الصيني، واستمر الارتفاع في أسعار النفط هذا الأسبوع، مدعوماً إلى حد كبير بسلسلة من بيانات الاقتصاد الكلي الإيجابية في الصين، حيث نما إنتاج الصناعات التحويلية ومبيعات التجزئة بنسبة 4.5 % إلى 4.6 % على أساس سنوي، وهو ما يتجاوز توقعات المحللين بشكل واضح.

ومع وصول تشغيل مصافي التكرير الصينية إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في أغسطس عند 15.23 مليون برميل يوميًا، تحولت الصين من عامل هبوطي ضعيف الأداء إلى أكبر اتجاه صعودي لأسعار النفط، مما أدى إلى رفع التفاؤل بشأن الطلب على الرغم من معاناة كل من أوروبا والولايات المتحدة من صيانة المصافي.

في وقت تكرر منظمة أوبك توقعاتها المتفائلة لعام 2024. وأكدت أوبك وجهة نظرها المتفائلة للطلب على النفط لعام 2024، حيث شهدت ارتفاعًا بمقدار 2.25 مليون برميل يوميًا، مشيرة إلى انتعاش اقتصادي أسرع في الاقتصادات

الكبرى على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع التضخم، مع توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.6 % العام المقبل.

وقفز التضخم في الولايات المتحدة في أغسطس إلى 3.7 %، بزيادة 0.5 نقطة مئوية مقارنة بشهر يوليو. وشكلت الزيادة الشهرية في مؤشر البنزين بنسبة 10.6 % نصف الزيادة الشهرية في مؤشر أسعار المستهلك، في حين تباطأ التضخم الأساسي إلى أدنى مستوى له منذ سبتمبر 2021، بمعدل سنوي 4.3 %.

وحذرت سلطات قناة بنما من أنها قد تخفض الحد الأقصى لعدد عمليات العبور اليومية، والذي ينخفض حاليًا إلى 32 سفينة يوميًا، إذا استمر الجفاف غير المسبوق هذا العام في التأثير على الممر المائي، الذي يتعامل مع 5 % من التجارة العالمية.

وفي ليبيا، وبعد أن اجتاح إعصار دانييل المناطق الشرقية في البلاد، وخلف آلاف القتلى والمفقودين، أُغلقت محطات تصدير النفط الخام الأربع لعدة أيام - البريقة، ورأس لانوف، والسدر، والزويتينة - مرة أخرى بحلول يوم الأربعاء، واستأنفت عمليات التحميل.

وفي الصين، ارتفع طلبات ناقلات الغاز الطبيعي المسال الجديدة مع تسجيل طلبات أحواض بناء السفن الصينية إلى ما يصل إلى 55 ناقلة جديدة في عام 2023، ولا يزال الطلب على ساحات بناء السفن في البلاد مرتفعًا حيث شهد النصف الأول من عام 2023 طلبات جديدة لما لا يقل عن 14 ناقلة كبيرة للغاز الطبيعي المسال، سيتم تسليمها حتى عام 2028.

واعتبارًا من 1 أكتوبر، من المقرر أن يبدأ الاتحاد الأوروبي أول ضريبة حدودية على الكربون في العالم، حيث تطلب بروكسل من المستوردين الإبلاغ عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المنتجات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الصلب أو الأسمنت إذا تم بيعها إلى أوروبا، والتي ستدخل حيز التنفيذ بالكامل اعتبارًا من عام 2026.

وفي المكسيك، أعلنت وزيرة الطاقة المكسيكية روسيو نالي أن شركة النفط الوطنية بيميكس ستعمل على زيادة مصفاة دوس بوكاس التي طال انتظارها إلى طاقتها الكاملة البالغة 340 ألف برميل يوميا بحلول نهاية هذا العام، مضيفة أنها تنتج البنزين بالفعل لكنها لا تزال خارج المواصفات.

إلى ذلك، ارتفعت العقود الآجلة للغاز الطبيعي خلال الأسبوع، مدفوعة بارتفاع حروق الطاقة في الولايات المتحدة لهذا الوقت من العام، حيث حث الدفء في وقت متأخر من الليل الأميركيين بشكل خاص على زيادة التبريد في المنزل على الرغم من أن طقس الخريف لا يزال على بعد أسبوع تقريبًا.

لكن العلاقة بين السوق والسعر المتوسط عند دولارين بدت بمثابة رابطة يصعب كسرها. وعند إغلاق يوم الجمعة، استقر عقد الغاز الأكثر نشاطًا لشهر أكتوبر في هنري هب في بورصة نيويورك التجارية عند 2.6440 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أو مليون وحدة حرارية بريطانية مترية - بانخفاض 6.4- سنتًا، أو 2.4 % خلال اليوم.

وعلى مدى الأسبوع، ارتفع سعر غاز أكتوبر 3.9 سنتًا، أو 1.5 %. وبلغ إجمالي حرق الطاقة – وهو عامل رئيس محدد لتسعير الغاز الطبيعي – 42.1 مليار قدم مكعب يوميًا للأسبوع من 8 إلى 14 سبتمبر، بزيادة 6.3 مليارات قدم مكعب يوميًا للأسبوع المقارن من العام الماضي. وبالنسبة ليوم 14 سبتمبر وحده - آخر يوم متاح للقراءة - ارتفع حرق الطاقة بمقدار 6 مليارات قدم مكعب في اليوم، ليصل إلى 39.8 مقابل قراءة العام الماضي البالغة 33.8.

وقال المحللون إن الزيادة في معدلات حرق الطاقة كانت أوضح إشارة حتى الآن إلى أن الدفء المستمر منذ أيام الصيف الأخيرة ما زال يساعد في زيادة استهلاك الغاز الطبيعي على الرغم من أن الانخفاض سيبدأ رسميًا في 23 سبتمبر.

وعلى الرغم من هذا العامل الصعودي، ظل الثقل الأكبر في السوق هو المخاوف من احتمال زيادة الإنتاج مرة أخرى مع انخفاض عدد منصات الغاز هذا العام - والذي يشير إلى الإنتاج المستقبلي - الذي يبدو أنه قد وصل إلى أدنى مستوياته.

في حين، زادت دول الاتحاد الأوروبي وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من روسيا مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب الأوكرانية على الرغم من هدف الاتحاد الأوروبي بالتخلي عن الوقود الأحفوري الروسي في غضون بضع سنوات، واستوردت دول الاتحاد الأوروبي كميات أكبر من الغاز الطبيعي المسال الروسي على متن الناقلات بنسبة 40 % مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021، أي العام الذي سبق غزو روسيا لأوكرانيا.

واستوردت دول الاتحاد الأوروبي 22 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال الروسي في الفترة من يناير إلى يوليو. وتعد إسبانيا الآن ثاني أكبر مشتر للغاز الطبيعي المسال الروسي في جميع أنحاء العالم، تليها بلجيكا مباشرة. وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، استحوذت إسبانيا على 18 % من إجمالي مبيعات روسيا، بينما حصلت بلجيكا على 17 %. واشترت الصين 20 %.

وتظهر بيانات أورورا لأبحاث الطاقة أن روسيا شكلت نحو 16 % من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال في الفترة من يناير إلى يوليو. وقالت أورورا إن واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال من روسيا في الفترة من يناير إلى يونيو ستعادل حوالي 13 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وهذه الكميات ضئيلة نسبيًا مقارنة بالكمية الأكبر بكثير من غاز خطوط الأنابيب الذي تستورده أوروبا من روسيا قبل حرب أوكرانيا - حوالي 140 مليار متر مكعب سنويًا. وأظهرت بيانات من مفوضية الاتحاد الأوروبي أن دول الاتحاد الأوروبي استوردت 62 مليار متر مكعب من غاز خطوط الأنابيب من روسيا في عام 2022.

لكن الارتفاع في الغاز الطبيعي المسال يتعارض مع هدف الاتحاد الأوروبي لإنهاء اعتماده على الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام 2027. وقدرت منظمة جلوبال ويتنس أن مشتريات دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال الروسي هذا العام تصل قيمتها إلى 5.29 مليار يورو (5.78 مليار دولار).

وفرض الاتحاد الأوروبي المؤلف من 27 دولة بالفعل عقوبات على واردات الفحم الروسي والنفط المنقول بحرا، ولا يخضع

الغاز الطبيعي المسال والغاز الروسي لعقوبات الاتحاد الأوروبي، لكن بعض السياسيين حثوا الشركات الأوروبية على تجنب الغاز الطبيعي المسال الروسي.

وقالت وزيرة الطاقة الإسبانية تيريزا ريبيرا إن الغاز الطبيعي المسال الروسي يجب أن يكون جزءا من محادثات الاتحاد الأوروبي بشأن العقوبات، وقد يعود الطلب عند مستويات الأسعار الفورية الحالية للغاز، وبالتالي هناك حاجة لارتفاع أسعار الغاز لإبقاء الطلب منخفضًا وهذا يشمل كلاً من الطلب الأوروبي على الغاز، والذي أظهر بعض علامات الانتعاش مؤخرًا، والطلب الآسيوي على الغاز الطبيعي المسال.

وفيما يتعلق بالتوقعات طويلة الأجل، إن نمو الغاز الطبيعي المسال من المقرر أن يظل قوياً حتى عام 2050. ومع ذلك، فإن النمو حتى عام 2040 يبدو قائمًا على أسس جيدة جدًا، كما أن النمو بعد عام 2040 يصبح تخمينيًا للغاية ويعتمد على أسواق جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا.

وفي اعتبارات التوريد، ستكون هناك زيادة طفيفة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية في عام 2024، مما يجعل من الضروري التعامل بحذر بشأن نقص السوق. ولا يوجد حل لهذه المشكلة المتعلقة بالإمدادات المحدودة حتى تبدأ الطاقة الإنتاجية الجديدة من الولايات المتحدة وقطر وكندا في النصف الثاني من العقد.

وتستغرق استجابة العرض ما لا يقل عن أربع سنوات حتى تأتي، و2022-2027 هي فترة تعديل وزاري، مما يعني أن إعادة ترتيب التجارة ستحدث مع أحجام أكبر من الغاز الطبيعي المسال في أوروبا على حساب انخفاض أحجام الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق النامية الناشئة في آسيا.

وتحاول آسيا من جانبها التخفيف من المخاطر المرتبطة بالتقلب من خلال عقود شراء الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل. وفي الأشهر الثمانية عشر الماضية، شوهد مستوى قياسيًا من تعاقد الغاز الطبيعي المسال طويل الأجل مع زيادة هذا العام في يونيو. ووقعت الأسواق الآسيوية، ولا سيما الصين، التزامات طويلة الأجل مع قطر، لكن التعاقد الرئيسي كان من الولايات المتحدة. لكن، سيكون الربع الثالث مفصلياً بالنسبة لسوق الغاز الأوروبي، مع تركيز كل الأنظار على معدل تعبئة التخزين، وتقدم الصيانة الصيفية النرويجية والمنافسة من آسيا على الغاز الطبيعي المسال. ومع امتلاء مواقع التخزين في الاتحاد الأوروبي بنسبة 77 % بالفعل، يمكن أن تتفوق المخزونات قبل فصل الشتاء بوقت طويل مما يعني أن اللاعبين في السوق قد يواجهون صعوبة في العثور على ملاذ للغاز في أوروبا في وقت لاحق من هذا الربع.

لكن المخاوف بشأن الموثوقية النرويجية وإمكانية الطلب القوي على الغاز الطبيعي المسال في آسيا - في الصين على وجه الخصوص - قد تؤدي إلى بقاء توازن السوق ضيقًا. ووفقًا لمحللي ستاندرد آند بورز جلوبال، من المتوقع أن تتبع مواقع التخزين الجزء العلوي من نطاق الملء التاريخي لمدة خمس سنوات حتى الربع الثالث وأن يتم ملء 95 % بحلول نهاية سبتمبر. وقالوا، إن امتلاء مواقع التخزين في الاتحاد الأوروبي بالفعل أعلى بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة. وتم ملء 58 % فقط من طاقتها في نهاية يونيو 2022 وإلى 48 % فقط في نفس الوقت في 2021. وأصبح الملء الآن على قدم المساواة تقريبًا مع عام 2020 عندما كانت مواقع التخزين عند 80 % من السعة بنهاية يونيو مع تراجع الطلب

بسبب جائحة كوفيد، مما دفع التجار الأوروبيين إلى استخدام المرافق الأوكرانية لتخزين فائض الغاز.

ومن المقرر أن يظل الطلب الأوروبي بشكل عام خافتاً في الربع الثالث، على الرغم من توقع ستاندرد آند بي جلوبال أن يكون أعلى قليلاً على أساس سنوي نتيجة لانخفاض الأسعار كثيرًا. وتراجع الطلب الأوروبي على الغاز في الربع الثالث من العام الماضي مع ارتفاع الأسعار لتصل إلى مستويات قياسية في أواخر أغسطس.

وقال ألون ديفيز، المدير الأول في ستاندرد آند بي جلوبال، إنه يجب أن تظل الأسعار مرتفعة بما يكفي للحفاظ على عمليات تسليم الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا وتقييد الطلب بما يكفي للسماح بتخزين الغاز بالوصول إلى المستويات المستهدفة. وقال ديفيز: «الخطر بالنسبة لأوروبا هو أنه في حالة ارتفاع الطلب الآسيوي على التبريد أكثر من المتوقع في الربع الثالث، فإن حجم الغاز الطبيعي المسال الواصل إلى أوروبا قد يكون أقل مما كان متوقعًا».

في غضون ذلك، تواصل روسيا تدفق الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا، ولا تزال شحنات الغاز الطبيعي المسال الروسية إلى أوروبا قوية. ومع ذلك، استمرت معارضة شراء الاتحاد الأوروبي لأي غاز روسي على الرغم من عدم خضوعه لأي عقوبات على مستوى الاتحاد الأوروبي حتى الآن. وأدرجت المفوضية الأوروبية بندًا في حزمة إزالة الكربون من الغاز، وهي الآن ثلاثية، لمنح الدول الأعضاء القدرة على تقييد الواردات الروسية.

وقالت ستاندرد آند بورز جلوبال: «التوقعات للربع الثالث هي أن تدفقات خطوط الأنابيب سوف تتعافى من الصيانة الصيفية، ولكن بشكل حاسم بالنسبة للسعر، لن يكون هناك إمدادات إضافية وشيكة»، وساهمت المخاوف بشأن الصيانة النرويجية في الزيادة الأخيرة في أسعار الغاز الأوروبي، تي تي اف، والتي قيّمتها بلاتس للشهر المقبل، عند أدنى مستوى له في أكثر من عامين عند 23.25 يورو / ميجاوات ساعة في أواخر يوليو الفائت، لكنه شهد عددًا من الارتفاعات في الأسابيع الأخيرة.

ووصل سعر الغاز الأوروبي، تي تي اف، إلى أعلى مستوى له مؤخرًا عند 41.03 يورو / ميجاوات ساعة في 15 يونيو، وفقًا لتقديرات بلاتس، وتم تقييمه آخر مرة في 28 يوليو عند 33.83 يورو / ميجاوات في الساعة، بزيادة 45 % منذ بداية الشهر.

ومن المتوقع أن ينخفض الطلب الأوروبي على الطاقة بنسبة 1.8 % على أساس سنوي عبر استطلاع في 10 أسواق، على الرغم من أن سبتمبر قد يتطابق مع العام الماضي. وقال جلين ريكسون، رئيس تحليلات الطاقة الأوروبية، في ستاندرد آند بي جلوبال: «بينما نمضي في الربع الثالث - عندما يكون قطاع الطاقة بشكل عام أكثر إحكامًا وأكثر عرضة لمخاطر الارتفاع من الطقس مقارنة بالربع الثاني - لا تزال هناك إمكانية لتوسيع مساحة توليد الغاز».

ومع ذلك، من المتوقع أن ينخفض توليد الغاز والفحم معًا في الربع الثالث بنحو 25 % على أساس سنوي، مع انخفاض توليد الفحم الصلب بنسبة 44 %. ومع تحسن توافرها النووي، يبدو أن فرنسا مستعدة لأن تظل مُصدرًا صافًا للطاقة خلال الربع الثالث، مع قدرة إضافية من رابط جديد إلى إيطاليا من المقرر أن يعود في منتصف يوليو.

ومن المرجح أن تظل أسعار الكربون في أوروبا متقلبة في الربع الثالث حيث يقابل اهتمام المستثمرين القوي ارتفاعا في أحجام المزاد في يوليو، قبل فترة الهدوء في أغسطس. وتم تداول مخصصات الكربون بموجب نظام تداول الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي في نطاق واسع في الربع الثاني، وتتأرجح بين 79 يورو - 98 يورو / طن متري من ثاني أكسيد الكربون، مع ارتفاع الأسعار بشكل حاد في أوائل يونيو بعد انخفاضها إلى أدنى مستوياتها في خمسة أشهر في مايو.

خبراء في النفط لـ«الرياض»: تصاريح وكالة الطاقة الدولية مسيسة

الخبر - إبراهيم الشيبان

الرياض

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت إلى 92.85 دولارا للبرميل كأعلى مستوى في 2023، وقالت وكالة الطاقة الدولية: إن تمديد خفض إنتاج النفط حتى نهاية 2023 سيعني أن السوق قد يشهد نقصا كبيرا خلال الربع الرابع، بينما تمسكت إلى حد بعيد بتقديرات نمو الطلب هذا العام والعام المقبل.

ووصل برنت إلى 92.85 دولارا للبرميل الأسبوع الماضي للمرة الأولى منذ عشرة أشهر بعد أن أعلنت السعودية وروسيا أنهما ستمددان تخفيضات طوعية للإمدادات تبلغ مجتمعة 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام.

فيما رجح خبراء في مجال الطاقة والنفط، أن التوقعات الحالية من بعض المنظمات والوكالات العالمية ما هي إلا سيناريوهات استباقية وخيالية.

وقال د. محمد الصبان، المستشار النفطي الدولي، لـ «الرياض»: «إن وكالة الطاقة الدولية تمثل جبهة الدول المستهلكة للنفط، وأن الوكالة منذ إنشائها في سبعينات القرن الماضي لم تتوان عن مهاجمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» بصورة مباشرة وغير مباشرة، مضيفا، أن وكالة الطاقة الدولية تعمد بين فترة وأخرى إلى وضع سيناريوهات استباقية غير صحيحة على الإطلاق فيما يتعلق بسوق البترول، مؤكدا، أن الافتراضات التي تنشرها تستهدف الحصول على نتائج تسعى لتحقيقها، كذلك فإن جميع السيناريوهات التي تنشرها غير علمية.

وأوضح الصبان، أن الدول المنتجة للنفط من «أوبك» ابتعدت على قراءات وكالة الطاقة الدولية منذ ستة أشهر، حيث تحمل في طياتها «التسييس» منبها أن وكالة الطاقة الدولية حاولت وما تزال تحاول لإعطاء انطباعات بتراجع الطلب كثيرا على النفط خلال 2024 بخلاف توقعات الدول المنتجة للنفط «أوبك»، مضيفا، أن وكالة الطاقة الدولية تهاجم قرار دول «أوبك+» بخصوص تمديد خفض الإنتاج الذي سيقود إلى انخفاض كبير في الربع الرابع، بينما تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاضا كبيرا في الطاقة خلال العام المقبل، مبينا، أن وكالة الطاقة الدولية تعمد على إصدار تقارير لاحقة بطريقة تخدم مصالحها بشكل رئيس، حيث أوضحت في تقاريرها الصادر يوم الأربعاء الماضي، أن الطلب على النفط سيصل إلى أقصى ذروته في عام 2023، فيما سيواصل الانخفاض كثيرا بحلول عام 2030، مضيفا، أن الجميع يتساءل عن الافتراضات التي استندت عليها للتوصل إلى تلك النتيجة، حيث تعتمد على بعض التقارير التي تتحدث عن تسارع حلول مصادر الطاقة المتجددة في الفترة، بالإضافة إلى الاعتماد على بعض التقارير القائلة بأن الشركات النفطية ستوقف عمليات التنقيب عن النفط، بخلاف التقارير الصادر عن الولايات المتحدة التي تتحدث عن إصدار العديد من التراخيص للاستكشاف والتنقيب عن النفط، وكذلك الأمر بالنسبة للدول الأخرى.

وأكد المستشار النفطي الدولي، عدم إمكانية الاعتماد على تقارير الوكالة الدولية للطاقة، مستذكرا تأكيدات صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وزير الطاقة، في أحد الاجتماعات أن جميع توقعات وكالة الطاقة الدولية «خيالية» ولا تعيش في الواقع.

بالمقابل أوضح د. سامي النعيم، الرئيس السابق لجمعية مهندسي البترول العالمية، في لقاء مع «الرياض»، أن غالبية التوقعات والتصريحات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية تكون في غير محلها، محملا في الوقت نفسه وكالة الطاقة الدولية مسؤولية الارتفاعات الأخيرة في أسعار النفط، مرجعا ذلك إلى التصريحات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة، الأمر الذي ساهم في زيادة حدة المخاوف من حدوث نقص في امدادات الطاقة في الأسواق العالمية خلال الربع الرابع، مؤكدا، أن القراءات الحالية تتحدث عن واقع مغاير تماما عن التوقعات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة، وأن التوقعات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة ليست في محلها.

وأكد، أن قرار دول «أوبك بلس» في تمديد الخفض الطوعي للإنتاج حتى نهاية عام 2023، عنصر أساسي في استقرار الأسواق النفط العالمية، بالإضافة إلى تعزيز التوازن بين العرض والطلب، لافتا إلى أن دول «أوبك+» استطاعت بواسطة قرارات المتوازنة في الحفاظ على استقرار الأسواق النفطية، حيث تشهد الأسواق النفطية توازنا بين العرض والطلب في السنة الحالية.

وتسأل الرئيس السابق لجمعية مهندسي البترول العالمية، عن مؤسسة بمكانة هذه الوكالة كيف تتوقع وتطالب بخفض استهلاك النفط على المدى المتوسط والبعيد، وفي نفس الوقت تطالب المنتجين برفع الإنتاج على المدى القصير؟ هذا تناقض كبير.

خلافات «الأوروبي» على دعم الطاقة تعطل إصلاح سوق الكهرباء

الرياض

يقف البرلمان الأوروبي مستعدا حاليا للتفاوض مع الدول الأعضاء بشأن إصلاح سوق الكهرباء في الاتحاد الأوروبي، ولكن يبدو أن الأمر وصل إلى طريق مسدود بين العواصم الأوروبية بسبب الخلافات التي تتعلق بتمويل الطاقة النووية، والتي تدور بشكل رئيس بين ألمانيا وفرنسا.

ويسعى نواب الاتحاد الأوروبي إلى توفير مزيد من الحماية للمستهلكين ضد تقلبات الأسعار، حيث يجب أن يتمتع المواطنون بالحق في الحصول على عقود بأسعار ثابتة، وأخرى ذات أسعار ديناميكية (حركية)، بحسب الموقف التفاوضي الذي أقره البرلمان الأوروبي في ستراسبورج يوم الخميس الماضي، كما يجب توفير مزيد من المعلومات للمستهلكين حول الخيارات المتاحة أمامهم. وجاء موقف البرلمان الأوروبي على أساس اقتراح تشريعي قدمته المفوضية الأوروبية في مارس الماضي، وعدلت لجنة الصناعة والطاقة بالبرلمان الاقتراح في منتصف يوليو الماضي -بالحد على نحو قوي من الدعم المقدم للقطاع النووي- تمهيدا لإجراء محادثات مع الدول الأعضاء لوضع اللمسات النهائية على نص الاقتراح، ووافقت الجلسة العامة للبرلمان يوم الخميس الماضي على الاقتراح، الذي أيده 366 نائبا، ورفضه 186، في حين امتنع 18 نائبا عن التصويت، وجاءت المعارضة الرئيسة للاقتراح، أو بالأحرى، الرفض، من النواب الفرنسيين المحافظين والليبراليين بالبرلمان الأوروبي، والذين رأوا أن النص كان مقيدا للغاية فيما يخص حصول محطات الطاقة النووية على آليات التسعير التي تضمنها الحكومة، وأنه أيضا يعرض للخطر «الإصلاح الشامل» لمحطات الطاقة الفرنسية. وحظي النواب الفرنسيون المعارضون بدعم زملائهم الليبراليين من سلوفينيا ورومانيا والتشيك، من مجموعة «التجديد»، الذين قرروا توحيد صفوفهم مع المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين من تيار يمين الوسط، واليسار المتطرف. ورغم ذلك، لم يتمكن هؤلاء من الحيلولة دون الموافقة على الاقتراح، الذي لم يطرأ عليه تغيير منذ نسخة يوليو.

وتسعى المفوضية الأوروبية عبر إصلاح سوق الكهرباء، إلى تحاشي ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين، وإلى تشجيع التوسع في مصادر الطاقة المتجددة، ويقضي الاقتراح، بدعم العقود طويلة الأجل لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، والطاقة النووية، بشكل خاص. ورغم ذلك، لم تتوصل الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى موقف مشترك حتى الآن.

وبحسب دبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي، كانت هناك مخاوف في الماضي إزاء احتمال إعطاء ميزة تفضيلية للقطاع النووي الفرنسي، على نحو غير متناسب. ولا تزال الخلافات قائمة حتى الآن بين ألمانيا وفرنسا. وتعطلت مسألة إصلاح سوق الكهرباء داخل مجلس الاتحاد الأوروبي بسبب طلب فرنسا أن يتم تطبيق أوجه الدعم المخصصة لتطوير «عقود مقابل الفروقات» بين القطاعين العام والخاص، على الأنشطة النووية القائمة، وتقضي هذه العقود باتفاق الدولة مع المنتجين على أسعار ثابتة لشراء وبيع الكهرباء، على مدار فترة محددة، ومن ثم تسديد الفارق وقت تنفيذ العقود، حال

ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، وتعارض ألمانيا والنمسا ولوكسمبورغ وإيطاليا توسيع نطاق هذه الترتيبات لتشمل القطاع النووي.

ويأتي موقف النمسا ولوكسمبورغ في إطار معارضتهما التاريخية للطاقة النووية، وألمانيا وإيطاليا على خلفية خصوصية مزيج الكهرباء الفرنسي، حيث تنتج فرنسا قرابة 80 % من هذا المزيج من الطاقة النووية، ومن شأن هذا الاقتراح أن يصب في صالح الشركات الفرنسية على حساب نظيراتها في أنحاء أوروبا، حيث سينتج عنه دعم عام تلقائي لمنتجي الطاقة المحليين حال وقوع أزمة، وهو ما يوفر الحماية الدائمة للشركات الفرنسية ضد تقلبات الأسعار. وقال وزير الطاقة السلوفيني بويان كومر إن بلاده -مثل عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المتحالفة مع فرنسا- لن توافق على «حرمان الطاقة النووية، التي تعد أساسية في مجال إزالة الكربون والتحول الأخضر»، مضيفا أن هذا أيضا من شأنه فرض ضغوط تصاعدية على الأسعار. ورحب الوزير السلوفيني بجهود الرئاسة الإسبانية الدورية للاتحاد الأوروبي من أجل تقريب المواقف بشأن إصلاح سوق الكهرباء. كما شدد على أن الحل هو التوصل لقاسم مشترك، وأنه يتعين على المجموعة التي تقودها ألمانيا وفرنسا تولي هذا الأمر. ووزعت الرئاسة الإسبانية للتكتل الأسبوع الماضي أول اقتراح رسمي للتسوية من جانبها، والذي تشمل مسودته تنازلات لفرنسا، مع فرض ضوابط لتجنب تشويه السوق، وهي مسألة تثير مخاوف ألمانيا على نحو خاص. ويدور اقتراح الرئاسة الإسبانية حول الجوانب التي لا تزال مثار خلاف، ويسعى بشكل خاص إلى معالجة موقف باريس وبرلين بشأن «عقود مقابل الفروقات».

وأعربت وزيرة التحول البيئي في إسبانيا، تيريزا ريبيرا، أمام الصحفيين في بروكسل الأسبوع الماضي عن ثقتها في أنه يمكن للدول الأعضاء التوصل لاتفاق «خلال أسابيع قليلة»، وهو ما سيسمح ببدء المفاوضات النهائية مع البرلمان.

المستهلك في المقام الأول

ويضع الاقتراح الإسباني المعايير اللازمة للدعم من أجل ضمان أن تظل المحطات النووية ذات جدوى اقتصادية على مدار عمرها الافتراضي، كما يطالب الاقتراح بتوزيع الإيرادات من «عقود مقابل الفروقات» على المستهلك النهائي.

وإلى جانب ذلك، يتعين صياغة «عقود مقابل الفروقات» على نحو يضمن ألا يكون التعويض أكثر، أو أقل، من المفروض، بهدف إيجاد عملية شفافة لطرح المناقصات، دون تمييز، وأيضا لتجنب أوجه تشويه المنافسة أو التجارة في السوق الداخلية، بسبب توزيع الإيرادات على الشركات.

كما يتضمن اقتراح الرئاسة الإسبانية تحديد برنامج لتقديم مكافآت للمستهلكين -وخاصة الشركات- استنادا لإجمالي الاستهلاك، دون إدخال تعديل على الحوافز لخفض الاستهلاك أو تقويض المنافسة بين الموردين، وستتولى المفوضية الأوروبية الإشراف على هذا النظام، حيث يمكنها فرض قيود على إعادة توزيع الدخل على الشركات.

وستتدفق الاستثمارات الجديدة على منشآت ومحطات توليد الكهرباء، التي تسعى إلى إطالة عمرها الافتراضي بصورة جوهرية.

أسعار النفط تزداد قوة .. من الصعب توقع مستويات القمة

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد تسجيل أعلى مستوى في عشرة أشهر في ختام الأسبوع الماضي، وثالث مكسب أسبوعي على التوالي بنحو 4 في المائة.

وأوضحوا لـ«الاقتصادية»، أن موجة صعود أسعار النفط تهيمن على السوق، حيث تتجه إلى تسجيل أكبر زيادة فصلية لها منذ اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية في الربع الأول من 2022 بسبب خفض إنتاج تحالف «أوبك +» وتعافي الطلب العالمي خاصة في الصين.

واعتبروا صعود النفط الخام يزداد قوة، وقد تؤدي قلة العرض في أسواق نواتج التقطير إلى زيادة الضغوط التضخمية هذا الخريف، مشيرين إلى أن العقود الآجلة للديزل في الولايات المتحدة ترتفع بينما يتدافع الساحل الشرقي للحصول على الوقود المقطر قبل فصل الشتاء مع دخول المصافي في أعمال الصيانة المخطط لها.

ونقل المحللون عن تقارير صادرة عن بنك ستاندرد تشارترد أن يكون لإعصار «لي» تأثير كبير في إمدادات النفط والغاز في الولايات المتحدة، كما أن نفي واشنطن حدوث تقدم في المفاوضات النووية مع إيران يبدد الآمال في تخفيف العقوبات وعودة الصادرات النفطية الإيرانية بقوة إلى الأسواق.

ورجحوا ألا يؤثر الإعصار في أي منشآت لإنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة، على الرغم من أنه قد يكون هناك تأثير ما في طاقة التكرير في منطقة نيويورك اعتمادا على هبوب العواصف ومكان وصولها إلى اليابسة في النهاية، وبالتالي لن يكون له أي تأثير في إنتاج النفط والغاز أو تكريرهما ويمكن أن يعطل فقط طرق الشحن.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة «إن أسعار النفط الخام مرشحة للاستمرار في المكاسب القياسية بدعم من تخفيضات إنتاج تحالف (أوبك +) وتعافي الطلب الصيني، ما دفع بها إلى ثالث مكسب أسبوعي على التوالي وتسجيل أعلى مستوى سعري في عشرة أشهر».

ولفت إلى أن الإمدادات النفطية الليبية تعود إلى طبيعتها بعد تجاوز أزمة الإعصار، وأن البلاد تمثل أكبر احتياطيات في إفريقيا، لكن الإنتاج يتعطل بانتظام على مر الأعوام، ومع ذلك أصبحت ليبيا أكثر استقرارا منذ الهدنة في الحرب الأهلية في منتصف 2020 تقريبا حيث ظل إنتاج النفط الخام أعلى من مليون برميل يوميا لمعظم هذا العام.

من جانبه، يرى دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية أن النفط الخام الأمريكي تحديدا تحت تأثير معنويات إيجابية تعزز المكاسب، لافتا إلى أن أسعار النفط الخام الأمريكي من المرجح أن تستمر في الارتفاع.

وأوضح أن كلا من خام غرب تكساس الوسيط وبرنت سجلا بالفعل أعلى مستوياتهما الجديدة لعام 2023 وهي المرة الأولى منذ نوفمبر 2022، وأن توقف ارتفاع الدولار أيضا ساعد أسعار النفط على الحفاظ على زخمها الصعودي.

أما بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة فيشير إلى أن الاتجاه الصعودي القوي لأسعار النفط الخام مستمر في الأسابيع المقبلة وسط توقعات من بنوك استثمارية ببلوغ سعر خام برنت مستوى 100 دولار للبرميل قبل نهاية العام الجاري.

وأضاف أنه «من الصعب في ظل معطيات السوق النفطية في المرحلة الراهنة توقع مستوى قمة لأسعار النفط الخام، حيث تستمر المخاوف الأساسية بشأن العرض خاصة شح الإمدادات وتخفيضات إنتاج (أوبك +) بقيادة السعودية وروسيا في دعم الأسعار».

بدورها، سلطت أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية الضوء على بيان أوبك الأخير الذي تحدث عن أن ذروة الطلب على النفط أمر غير واقعي ومدفوع بعوامل سياسية.

وأكدت أنه أمر بالغ الخطورة ومن غير العملي أن نستبعد الوقود التقليدي، حيث إن هذا الوقود لا يزال يشكل أكثر من 80 في المائة من مزيج الطاقة العالمي وهو المستوى نفسه الذي كان عليه قبل 30 عاما، كما أن أمن الطاقة الذي يوفره يشكل أهمية حيوية.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها في عشرة أشهر في ختام تعاملات الجمعة وسجلت ثالث مكاسب أسبوعية على التوالي مع شح الإمدادات بقيادة تخفيضات الإنتاج السعودية إلى جانب التفاؤل بشأن الطلب الصيني على زيادة النفط الخام.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 23 سنتا، أو 0.3 في المائة، ليغلق على 93.93 دولار للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 61 سنتا، أو 0.7 في المائة، لتغلق على 90.77 دولار للبرميل.

وتم تداول كلا العقدين عند أعلى مستوياتهما خلال عشرة أشهر يوم الثلاثاء للجلسة الخامسة على التوالي، وربحا نحو 4 في المائة على أساس أسبوعي. وتسير أسعار النفط أيضا على الطريق الصحيح لتحقيق أكبر زيادة فصلية لها منذ اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية في الربع الأول من 2022.

وقالت فيونا سينكوتا، المحللة في «سيتي إندكس»، «إن المخاوف بشأن الإمدادات لا تزال تشكل قوة دافعة للأسعار منذ أن أعلنت السعودية وروسيا هذا الشهر تمديد تخفيضات الإمدادات مجتمعة بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية هذا العام».

وأضافت سينكوتا أن «بيانات الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة التي جاءت أفضل من المتوقع في الصين عززت أسعار النفط هذا الأسبوع، حيث تعتبر الظروف الاقتصادية في البلاد حاسمة للطلب على النفط لبقية العام».

وأظهرت بيانات الجمعة أن معالجة مصافي النفط الصينية ارتفعت بنحو 20 في المائة عن العام السابق حيث حافظت المعالجات على معدلات تشغيل مرتفعة للاستفادة من الطلب العالي المرتفع على المنتجات النفطية.

وقال بيتر ماكنالي، المحلل في شركة ثيرد بريدج، «إن التوقعات بتراجع إنتاج النفط الأمريكي عززت الأسعار أيضا في الأسابيع الأخيرة»، مشيرا إلى أن نمو العرض من الولايات المتحدة يبدو محدودا، حيث قام المنتجون هناك بتخفيض نشاط الحفر بنسبة 20 في المائة تقريبا عن ذروة العام الماضي.

3.05 مليار طن إنتاج الصين من الفحم الخام في 8 أشهر بزيادة 3.4 %

الاقتصادية

ارتفع إنتاج الصين من الفحم الخام إلى 3.05 مليار طن في ثمانية أشهر، منذ يناير حتى أغسطس الماضي، بزيادة 3.4 في المائة على أساس سنوي.

وأظهرت بيانات رسمية صادرة عن الهيئة الوطنية للإحصاء، وفقا لوكالة «شينخوا» الصينية ارتفاع إنتاج الصين من الفحم الخام 2 في المائة على أساس سنوي في أغسطس الماضي ليصل إلى 380 مليون طن.

وأوضحت الهيئة أن النمو في الإنتاج كان أعلى بنسبة 1.9 نقطة مئوية عن نظيره ليوليو الماضي، مشيرة إلى أن الصين استوردت 44.33 مليون طن من الفحم الشهر الماضي، بزيادة 50.5 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وبحسب وكالة الأنباء الصينية «شينخوا»، كان النمو في واردات الفحم الخام أقل بنسبة 16.7 نقطة مئوية عن نظيره ليوليو.

إلى ذلك، سجل إنتاج الغاز الطبيعي في الصين نموا مستقرا في أغسطس الماضي، مرتفعا إلى 18.1 مليار متر مكعب، بزيادة 6.3 في المائة عن العام السابق.

ووفقا لبيانات أصدرتها الهيئة الوطنية للإحصاء، استوردت البلاد 10.86 مليون طن من الغاز الطبيعي في الشهر الماضي، بزيادة 22.7 في المائة على أساس سنوي.

وكان النمو أعلى بنسبة 3.8 نقطة مئوية عن نظيره ليوليو الماضي.

وخلال الفترة من يناير إلى أغسطس من العام الجاري، ارتفع إنتاج الصين من الغاز الطبيعي 5.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 152.1 مليار متر مكعب.

وأظهرت أرقام الهيئة أن حجم الكهرباء المولدة في الصين ارتفع 1.1 في المائة على أساس سنوي الشهر الماضي، إذ وصل المعدل اليومي للكهرباء المولدة إلى 27.26 مليار كيلوواط/ ساعة.

وأظهرت تفاصيل البيانات الصادرة عن الهيئة المذكورة، أن حجم الكهرباء المولدة من الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية والطاقة النووية ارتفع 18.5 في المائة، و13.9 في المائة، و5.5 في المائة على أساس سنوي على التوالي خلال الفترة نفسها.

وفي ثمانية أشهر من 2023 زاد حجم الكهرباء المولدة في الصين 3.6 في المائة على أساس سنوي إلى 5.87 تريليون كيلوواط/ ساعة.

إستراليا: الإضرابات مستمرة في منشآت الغاز التابعة لشركة «شيفرون»

الاقتصادية

استمر العمال النقابيون في منشآت الغاز الطبيعي المسال التابعة لشركة «شيفرون» في غرب أستراليا، في إضراباتهم لمدة 24 ساعة لليوم الثاني على التوالي، ما أدى إلى إطالة أمد حالة عدم اليقين بشأن الإمدادات العالمية للوقود.

وذكر مسؤول في واحدة من النقابات، التي تمثل العمال أنه سيتم بشكل يومي اتخاذ القرارات الخاصة بمواصلة الإضرابات ليوم كامل، حسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وكان موظفون في منشآت الغاز الطبيعي المسال في شركتي «ويتستون» و«جورجون» قد بدأوا تصعيد إضراباتهم الأسبوع الماضي، في نزاع، أثار قلق أسواق الطاقة العالمية.

وفي ظل التصعيد، يمكن للموظفين الحد من الأنشطة، بما في ذلك إعادة تشغيل المعدات ورسو وتحميل الناقلات أو السفن الأخرى وعمليات التحليل المختبري. ويقوم العمال غير النقابيين حاليا بتشغيل المنشأة.

وكان تحالف «أوف شور أليانس» الذي يمثل نقابتين عماليتين رئيستين في أستراليا أعلن إضرابا كاملا عن العمل لمدة أسبوعين بدءا من 14 سبتمبر الحالي، وذلك بعد عدم التوصل إلى اتفاق مع الشركة بشأن الأجور وأمور أخرى.

ومن شأن الإضراب أن يعرض للخطر 24.5 مليون طن من الإمدادات السنوية، أو نحو 5 في المائة من إمدادات الغاز المسال العالمية.

3 سيناريوهات تحدد تأثير استخدام الطاقة الفولتوضوئية في الاقتصاد السعودي اليوم

كشفت دراسة اقتصادية عن 3 سيناريوهات لتأثير استخدام الطاقة الفولتوضوئية الشمسية في الاقتصاد الكلي والطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في السعودية في الفترة ما بين عامي 2021 إلى 2030.

وأظهرت الدراسة الصادرة عن مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية «كابسارك»، أن السيناريوهات الثلاثة هي: سيناريو توليد الطاقة الفولتوضوئية الشمسية على مستوى المرافق بتمويل حكومي كامل، والثاني: توليد الطاقة الفولتوضوئية الشمسية على مستوى المرافق بتمويل شبه حكومي كامل، والثالث: التوليد الموزع للطاقة الفولتوضوئية الشمسية على نفقة الأسر مع بعض الدعم الحكومي.

مكاسب للنشاط غير النفطي

أوضحت أن السيناريو الثاني يحقق قدرا من المكاسب المتعلقة بالنشاط الاقتصادي غير النفطي، وتعد أكبر من المكاسب التي يحققها السيناريوهان الآخران، رغم تمتعهما بمزايا أخرى.

وأضافت أن السيناريو الثاني، تزداد فيه في المتوسط الإيرادات الحكومية غير النفطية، بنسبة 0.06%، والقيمة المضافة غير النفطية بنسبة 0.01%، والتوظيف بنسبة 0.02%، والقيمة المضافة للمرافق بنسبة 1.76%، والاستهلاك المنزلي للطاقة بنسبة 0.03%، وذلك خلال الفترة ما بين عامي 2021 و2030، وذلك مقارنة بالسيناريو المعتاد حاليا.

وأفادت بأن تلك المكاسب تقل أو تكون سالبة في السيناريوهين الآخرين، مشيرا إلى أن إذا كان الهدف الأساسي هو تحسين الأوضاع المالية غير النفطية في البلاد، وزيادة كل من القيمة المضافة غير النفطية، والتوظيف، والاستهلاك المنزلي للطاقة، فإن السيناريو الثاني هو الأفضل في تلك الحالة.

رفع كفاءة استخدام الطاقة

وأشارت إلى أن إذا كان الهدف الأساسي هو تحقيق أهداف السعودية للحد من استهلاك الطاقة، وما يصاحبه من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بغرض رفع كفاءة استخدام الطاقة، والحد من التلوث، وتبوؤ مكانة أفضل في التجارة الدولية، فإن السيناريو الثالث سيكون هو الأفضل في تلك الحالة.

وأوضحت الدراسة أن تنفيذ السيناريو الثالث سينخفض خلال تلك الفترة المحددة كل من إجمالي الطاقة المستهلكة، وإجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 0.31%، بينما سيزيد صافي الصادرات بنسبة 0.52% في المتوسط، مقارنة بالسيناريو المعتاد.

التوسع المالي

ولفت إلى أن إذا كانت السياسة الرئيسة تركز على التوسع المالي وزيادة حجم قطاع المرافق فيجب تبني السيناريو الأول، الذي يوسع القطاع المالي بنسبة 0.16%، ويزيد حجم قطاع المرافق بنسبة 1.76% في المتوسط، مقارنة بالسيناريو المعتاد خلال الفترة محل الدراسة.

وأشارت إلى أن تحليل السيناريوهات يتوافق مع أن التركيز المحلي السعودي، ولا سيما الاستثمار الحكومي يلعب دورا محوريا في التنمية في السعودية.

ودعت الدراسة إلى عقد شراكات استثمارية لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، مما يحدث فائضا في الميزانية، يمكن أن يفيد في الاستثمار في المجالات التي تزيد النمو وتعزز التنمية الاقتصادية.

تقييم استخدام الطاقة

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثيرات استخدام الطاقة الفولتوضوئية الشمسية في كل من الاقتصاد الكلي والطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين عامي 2021 و2030.

وأوضحت أن للوصول إلى هذه الغاية فقد عمدت إلى الربط بين نموذج قياسي للاقتصاد الكلي متضمن لقطاع الطاقة والبيئة، وبين نموذج للطاقة الكهربائية ونموذج للتوليد المُوَزّع، فيما فرقت الدراسة بين تأثيرات استخدام أنظمة الطاقة الفولتوضوئية الشمسية في الاقتصاد الكلي والطاقة والانبعاثات عند تطبيقها على مستويي المرافق والتوليد الموزّع، أي مركزيا ولا مركزي.

وأفادت بأن هذين العنصرين هما ما يميز الدراسة، مشيرة إلى أن التأثيرات الواردة هنا لاستخدام الطاقة الفولتوضوئية الشمسية في الاقتصاد الكلي والطاقة والبيئة، قيمت تقييمًا خاصًا بالمملكة العربية السعودية.

واعتمد التقييم على الربط بين نموذج قياسي للاقتصاد الكلي متضمنًا قطاع الطاقة والبيئة، وبين نموذجين اقتصاديين تقنيين للطاقة الكهربائية والتوليد الموزّع.

وتتمثل السيناريوهات الثلاثة لاستخدام الطاقة الفولتوضوئية الشمسية في إنشاء مرافق الطاقة الفولتوضوئية الممولة حكوميًا بالكامل، وإنشاء مرافق الطاقة الفولتوضوئية الممولة جزئيًا، والتوليد الموزع للطاقة الفولتوضوئية الممول على نفقة الأسر مع بعض الدعم الحكومي.

عجز المصافي عن إنتاج ديزل كافٍ ينذر بأزمة عالمية

اقتصاد الشرق

تثبت شركات تكرير النفط العالمية عجزها عن إنتاج ما يكفي من الديزل، وهو ما يفتح جبهة جديدة من الضغوط التضخمية، ويحرم الاقتصادات من الوقود الذي يغذي الصناعة والنقل على حد سواء.

في الوقت الذي ترتفع فيه العقود الآجلة للنفط بوتيرة متسارعة -إذ سجلت يوم الجمعة مستوى أقل بقليل من 95 دولاراً للبرميل في لندن- فإن هذا الارتفاع تتضاءل نسبته مقارنة بالديزل. فقد قفزت الأسعار الأميركية يوم الخميس فوق 140 دولاراً، مسجلة أعلى مستوى على الإطلاق في مثل هذا الوقت من العام، فما ارتفع المكافئ الأوروبي بنسبة 60% منذ الصيف.

يمكن أن تتفاقم الأوضاع بشكل أكثر سوءاً. فقد خفضت السعودية وروسيا إنتاج الخام الذي يحتوي على كميات كبيرة من الديزل. وأعلنت الدولتان في 5 سبتمبر -وهما الدولتان اللتان تقودان تحالف «أوبك+»- أنهما ستمددان هذه التخفيضات حتى نهاية العام، وهي الفترة التي يرتفع فيها في العادة، الطلب على الوقود.

قال توريل بوسوني، رئيس قسم سوق النفط في وكالة الطاقة الدولية، في إشارة إلى فئة الوقود التي تشمل الديزل: «نواجه استمرار التضييق في السوق، خصوصاً بالنسبة إلى نواتج التقطير التي تأتي في أشهر الشتاء. المصافي تكافح من أجل مواكبة الطلب».

يمثل الوضع تحدياً لأسطول التكرير العالمي الذي كان يعاني من الإنتاج المتواضع لأشهر عدة. أجبرت الحرارة المرتفعة في نصف الكرة الشمالي خلال الصيف العديد من المصانع على العمل بوتيرة أبطأ من المعتاد، مما أدى إلى تقليل حجم المخزون من الديزل.

يرى كالوم بروس، المحلل في «غولدمان ساكس غروب»، أن المصافي تعرضت أيضاً لضغط لضخ منتجات أخرى بدلاً عن ذلك، مثل وقود الطائرات والبنزين، التي انتعش الطلب عليها بشدة.

أنواع الوقود الأخرى
يأتي هذا كله ليُضاف إلى معاناة منظومة التكرير العالمية بعد إغلاق المصانع الأقل كفاءة عندما أطاح «كوفيد19-» بالطلب. يرتد الاستهلاك حالياً، ولكن العديد من المصافي أُغلقت بالفعل.

لا يزال هناك أمل في أن أزمة الديزل يمكن أن تنحسر. مع اقتراب أشهر الشتاء الباردة، تنخفض القيود المتعلقة بالطقس على المصافي بشكل عام، حتى لو خضع بعضها لصيانة موسمية دورية.

قال بروس: «نعتقد أن الهوامش قد فاقت المستويات في الوقت الحالي»، مضيفاً أن الوضع المتشدد للسوق والطبيعة المؤقتة لبعض اضطرابات المصافي، يمكن أن يؤديا إلى مسار مغاير.

مخاوف مستمرة

مع ذلك، لا تزال هناك مخاوف بشأن الإمدادات من بعض الدول الرئيسية المصدرة للديزل.

فقد أشارت روسيا -التي لا تزال مورداً رئيسياً للعالم رغم العقوبات الغربية- إلى أنها تدرس مسألة تقليص أحجام الوقود الذي تصدره إلى الأسواق العالمية.

أصدرت الصين -وهي صمام محتمل آخر لتخفيف الإمدادات- مؤخراً حصة جديدة لتصدير الوقود، لكن تجار ومحللين في آسيا قالوا إن الحصة المخطط لها حالياً لن تكفي لمنع تضييق السوق حتى نهاية العام. كانت شحنات البلاد عالقة بالقرب من أدنى مستوياتها الموسمية في خمس سنوات لمعظم عام 2023.

تتجسد هذه التدفقات المنخفضة في مراكز التخزين الرئيسية. ويشير المخزون الذي يمكن ملاحظته في الولايات المتحدة وسنغافورة حالياً، إلى مستويات أقل من المعدلات الطبيعية الموسمية. أما المخزون في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فهو أقل مما كان عليه قبل نصف عقد.

ينطوي تشديد العرض على عواقب اقتصادية. كان الدافع وراء ارتفاع العقود الآجلة للولايات المتحدة جزئياً هو اقتناص سائقي الشاحنات للوقود.

قال كلاي سيغل، مدير خدمة النفط العالمية في «رابيدان إنرجي غروب» (Rapidan Energy Group): «يعد الديزل وقود الشاحنات ذات الـ18 عجلة التي تنقل المنتجات من المصانع إلى السوق. ولذلك عندما ترتفع الأسعار، يتكبد المستهلكون والشركات تكاليف النقل المرتفعة».

أضاف أنه بينما كان هناك أمل متزايد في أن يتمكن الاقتصاد الأميركي من تجنب الركود، فإن «ارتفاع أسعار الطاقة -سواء في أسعار البنزين أو وقود الديزل- يمكن أن يقوّض الكثير من هذا التقدم. هذا الخطر سيطال الجميع في واشنطن، مع اقتراب موسم الحملات الانتخابية».

وقال إن ارتفاع أسعار الديزل قد يدفع المصافي أيضاً إلى إعطاء الأولوية للوقود على حساب إنتاج البنزين.

ضعف الطلب

كان من الممكن أن يكون وضع الديزل أسوأ، لأن ارتفاع الاستهلاك لم يكن قوياً مثل منتجات النفط الأخرى. فقد توقع التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية الأسبوع الماضي زيادة الاستهلاك بنحو 100 ألف برميل يومياً خلال العام الجاري. ويأتي هذا مقارنة بما يقرب من 500 ألف برميل يومياً بالنسبة إلى البنزين، وأكثر من مليون برميل يومياً بالنسبة إلى

وقود الطائرات والكيروسين.

قال يوجين ليندل، رئيس المنتجات المكررة في شركة الاستشارات «إف جي إي» (FGE): «التوريد هو جوهر القضية. لم تتمكن المصافي الأوروبية أيضاً من زيادة الإمدادات خلال الصيف بسبب التخفيضات غير المخطط لها على نطاق واسع، والتي ضيّقت المخزونات قبل فصل الشتاء».

كيف دفعت أسعار النفط أميركا إلى تبني «نظام شيوعي»؟ أنس الحجي يجيب

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن أسعار النفط دفعت إدارة الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى تبني نظام شيوعي بحت، لتجنب خسارة الانتخابات الرئاسية.

وأوضح الحجي -في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدّمها على موقع «إكس» بعنوان «مآسي الدعم الحكومي لمصادر الطاقة والسيارات الكهربائية»-، أن حكومة نيكسون كانت جمهورية، أي أنها تؤيّد قوى السوق، وليست ديمقراطية لتؤيّد التدخل الحكومي.

ولكن -وفق الحجي- عندما ارتفعت أسعار النفط أو بدأت ترتفع منذ عام 1971 في الولايات المتحدة، وبدأ التضخم يضرب أطنابه في كل مكان، خافت إدارة نيكسون من زيادة معدلات التضخم، ومن ثم عدم الفوز في الانتخابات الرئاسية.

وأضاف: «تبنّت حكومة نيكسون نظامًا شيوعيًا بحتًا، وهو تسعير كل شيء، فكان سعر البنزين محددًا، وكذلك سعر الغاز، وسعر الديزل وأسعار النفط الخام أيضًا محددة من جانب الحكومة، ولكن هذا أدى إلى مشكلات كبيرة، لأن الولايات المتحدة منتجة للنفط، وهناك ولايات جنوبية منتجة للنفط وولايات شمالية لا تنتجه وتستورده، ومصافي الجنوب تأخذ النفط من الجنوب، ومصافي الشمال تأخذ النفط السعودي والخليجي».

أزمة الطاقة في أميركا

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن الحكومة الأميركية فرضت تسعير النفط الأميركي، لأنه كان أقل من 3 دولارات عندما ارتفعت أسعار النفط بصورة كبيرة في نهاية عام 1973.

وأضاف: «أسعار النفط لم ترتفع بسبب الحظر الذي فرضته بعض الدول العربية على الولايات المتحدة، فأزمة الطاقة موجودة في أميركا مسبقًا، وحذّر الرئيس نيكسون ووزير التجارة وغيرهما من ارتفاع شديد في الأسعار قبلها بعامين، إذ كان هناك عجز كبير ليس فقط في النفط وإنما بكل المجالات».

وأوضح الدكتور أنس الحجي، أن المشكلة الرئيسة أن أزمة الطاقة كانت موجودة في أميركا على كل الحالات، وكانت الأسعار ستنفجر، إذ رفعت دول أوبك أسعار النفط المعلنة بنسبة 70% قبل الحظر، لذلك هناك أمران، أولهما تصرف أوبك، والثاني هو الحظر في أعقاب حرب 1973، وهما أمران منفصلان.

ولفت إلى أنه مع قفزة الأسعار، رأت الحكومة الأميركية أن ارتفاعها من 2.5 دولارًا إلى 4 دولارات ثم 7، وبعدها 12، إلى 14 دولارًا، فإن المنتجين الذين لديهم آبار محفورة سابقًا ليس لهم الحق في الأرباح الإضافية، لأن تكاليفهم لم تزد، فأصدرت قرارًا بأن كل إنسان عنده بئر نفطية محفورة قبل تاريخ معين، ويُنتج منها قبل هذا التاريخ، لا يمكنه بيع النفط بأكثر من 3 دولارات للبرميل.

وتابع: «حدث هذا وأسعار النفط العالمية في حدود 7 دولارات، وتواصل الارتفاع حتى أصبحت 12 دولارًا، وهو ما تسبب في مشكلة، لأن المصافي في الجنوب أصبحت تشتري النفط بـ3 دولارات، ولكن المصافي في الشمال تستورده من السعودية والكويت وأماكن أخرى بـ12 دولارًا».

وتسبب ذلك -وفق الحجي- في أزمة، إذ انزعج أعضاء مجلس الشيوخ من الولايات الشمالية فأنشؤوا نظامًا جديدًا يقضي بأن تتساوى الأسعار في كل مكان، لذلك فإن تدخل الحكومة الأميركية كان خطأ وتسبب في كارثة، أدت إلى الترقيع لاحقًا، وكلما وجدوا مشكلة يحاولون ترقيعها حتى انهار النظام بالكامل في أواخر السبعينيات.

نظام توازن الأسعار الأميركي

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن النظام الجديد الذي أنشأه الأميركيون لتحقيق توازن الأسعار، ألزم المصافي الأميركية بعدم شراء النفط إلا بتصريح حكومي، وهو ما جعل الدولة التي تُعد أم الرأسمالية في العالم تتصرف مجددًا مثل الشيوعيين.

وأضاف: «لا تستطيع أي مصفاة في الولايات المتحدة أن تشتري النفط إلا بتصريح حكومي، يعطيها صلاحية بأنها إذا اشترت بأسعار النفط القديمة البالغة 3 دولارات، فإنها تدفع ضرائب للحكومة الأميركية بنحو 4.5 دولارًا، ليصبح إجمالي ما تدفعه 7.5 دولارًا».

وبعدها -بحسب الدكتور أنس الحجي- تأخذ الحكومة هذه الـ4.5 دولارًا التي حصلت عليها من المصافي في الجنوب، وتعطيها للمصافي في الشمال التي استوردت النفط من الخليج بـ12 دولارًا، ليكون المتوسط في حدود 7.5 دولارًا، وهو ما يبرز مجددًا مآسي التدخل الحكومي في التسعير.

وتابع: «الآن انتهت المقاطعة، وتبيّن عدم وجود عجز في إمدادات النفط، وأن كل التقارير التي كانت تقول إن أسعار النفط ستصل إلى 100 دولار خاطئة، وأن التقارير التي قالت إن عصر النفط انتهى أو سينتهي خلال عام أو عامين خاطئة، فكانت هناك وفرة -في عام 1975 تقريبًا- في الإنتاج، وليس هناك أي عجز».

ولفت إلى أن المشكلة أنه بسبب توقع ارتفاع الأسعار المستمر ووصولها إلى 100 دولار، خزنت الشركات والأشخاص كميات ضخمة من النفط، خاصة النفط القديم الذي كان يُباع بـ3 دولارات، وهناك أزمة أن القانون ينص على أن النفط القديم لا يُباع إلا بـ3 دولارات، في حين الشركات اشترته وخزنته 6 أشهر ودفعت تكاليف تخزين وعمال وغيرها، والآن هناك تكاليف شحنه إلى السوق، ما ينذر بحدوث خسارة.

لذلك -وفق الحجي- لجأت الشركات والتجار إلى الكونغرس الأميركي، الذي قرر السماح لمنتجي النفط أو مالكيه ببيع النفط القديم بربح 50 سنتًا للبرميل، أي بيعه بسعر 3.5 دولارًا، لذلك توصل بعض المحامين في الجنوب، وتحديدًا في ولاية لويزيانا، إلى ثغرة في القانون.

أرباح ضخمة بثغرات القانون

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي: «وضع المحامون إعلانات في الصحف عن وظائف برواتب عالية دون أي شروط، فجمعوا عددًا كبيرًا من الشبان والفتيات في قاعة، وقالوا لهم ستوقعون على أوراق تجعل كلًا منكم رئيس شركة، ونعطيكم مبالغ معينة، وخلال نصف ساعة -وهذه الأرقام افتراضية- يكون هناك 30 شخصًا، أي 30 شركة و30 رئيس شركة».

وأشار إلى أن المحامين جاؤوا بعقود نفط بكميات كبيرة، وجعلوا كل رئيس شركة يوقع على شراء النفط في العقد بسعر يزيد على 50 سنتًا، فكان أحدهم يوقع على الشراء بسعر 3.5 دولارًا، وبعده يوقع شخص آخر على الشراء منه بسعر 4 دولارات، والتالي يشتريه بسعر 4.5 دولارًا، حتى أصبحت أسعار النفط بنحو 14 دولارًا، فحققوا أرباحًا خيالية أزعجت الحكومة، التي قررت محاكمة كل من اشترك في هذه العقود.

وبنهاية عام 1976 -وفق أنس الحجي- خسرت الحكومة الأميركية كل القضايا بأكثر من ملياري دولار تكاليف محاماة، لأن القضاة الذين دخلوا على الخط في الموضوع وذهبت إليهم هذه القضايا قالوا إن الكونغرس سمح ببيع هذا النفط بربح 50 سنتًا، ولم يقل بربح 50 سنتًا لمرة واحدة.

وتابع: «الحكومة الأميركية كانت تقصد الربح لمرة واحدة، ولكنها لم تكتب هذا في القانون، لذلك فإنها خسرت مبالغ ضخمة، واستفاد المحامون ومن عمل منهم، وذلك كله بسبب التسعير الحكومي، الذي عادة ما يؤدي إلى أزمات كبيرة».

شكراً